



اليمن

فبراير 2016

صحيفة الوقائع



أهم الأرقام

267,675

اللاجئين المسجلين حتى 29 فبراير

11,104

طالبو اللجوء المسجلين حتى 29 فبراير

2,430,178

الأشخاص النازحين محليا حتى 31 يناير

7,705

الوافدين الجدد إلى اليمن خلال شهر فبراير

الفئات المستهدفة

بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين نحو 2,708,957 على حسب بلد المنشأ

البلد	اللاجئين	طالبو اللجوء	مجموع
الصومال	253,547	-	253,547
أثيوبيا	5,707	9,233	14,940
العراق	3,406	138	3,544
سوريا	3,043	612	3,655
أخرى	1,972	1,121	3,093
اليمن (نازحين)	-	-	2,430,178
المجموع	267,675	11,104	2,708,957

تواجد المفوضية

الموظفين:

123 موظفا محليا | 28 موظفا دوليا *

* تواجد الموظفين الدوليين يتغير بين اليمن والأردن.

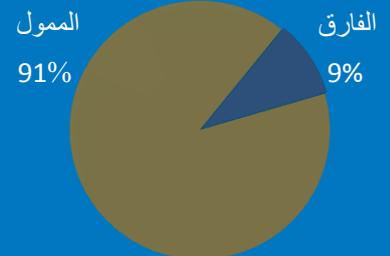
مكاتب المفوضية:

مكتب التمثيل، يشمل مكتب خاص بالحماية في صنعاء، ومكتب فرعي في عدن، مكتب ميداني في الحديدة، مكتب ميداني في مخيم خرز للاجئين، ومركز استقبال في منطقة ميفعة، مركز العبور في منطقة باب المندب؛ المركز اليمني التنفيذي في عمان، الأردن. مع الملاحظة أن مكاتب ميدانية في كل من صعدة، و إب من المتوقع أن يتم (إعادة) فتحها في ربيع عام 2016.

التمويل

المطلوب 128.6 مليون دولار

من 14 مارس، تم طلب المبالغ اللازمة لإغاثة المنكوبين و المعونات الإنسانية في اليمن لعام 2016



تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برصد ومراقبة حماية النازحين محليا وذلك في إطار المستوطنات العشوائية من مديرية ريدة، التابعة لمحافظة عمران، حيث قامت مفوضية شؤون اللاجئين بتزويد الأشخاص النازحين بعدة من مواد الإغاثة للمأوى والإغاثة للحالات الطارئة. © تصوير م. الصباري/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أبرز المقتطفات

على وجه التقريب، فإن واحدا من بين كل عشرة أشخاص في اليمن يُعد من الأشخاص النازحين محليا. وفي مواجهة عواقب النزاع، يواصل اليمنيون فرارهم من منازلهم، في كثير من الأحيان وبشيء ضئيل من الممتلكات في محاولة بائسة منهم للبحث عن السلامة والبقاء على قيد الحياة. من جانبه، يقوم فريق العمل المعني بالتحركات السكانية، الذي يعمل تحت كثة الحماية، حيث يتولى الدور الريادي في إدارة هذا الفريق بصفة مشتركة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وذلك بالتعاون مع عدد من الشركاء التنفيذيين، وتم التأكيد الذي تضمنه التقرير السابع الذي صدر في 17 فبراير/ شباط على أن هناك 2,430,178 هم من الأشخاص النازحين محليا في اليمن حتى 31 يناير 2016.

في يوم 14 فبراير، قام وفد برئاسة ممثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مهمة إلى تعز، حيث أشرف على عملية توزيع البطانيات، والفرش وغيرها من مواد الإغاثة الطارئة التي استفاد منها نحو 1,000 من الأسر المتضررة جراء النزاع، حيث كانوا مُنعزلين وإلى حد كبير خلال أشهر من القتال العنيف الذي دار رُحاه في ثلاثة مواقع محاصرة في وسط مدينة تعز وهي مديريات: القاهرة، والصلح و المُظفر. وعليه، تُعد هذه المرة الأولى التي تمكنت من خلالها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إلى المدينة بعد أشهر من عدة محاولات لجلب المساعدات الإنسانية الأكثر إلحاحا واحتياجا إليها.

قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بكتابة مذكرة إلى وزارة الخارجية، مُعربة عن قلقها إزاء عمليات اعتقال واحتجاز الرعايا الأجانب، بمن فيهم اللاجئون، و طالبو اللجوء والتي حدثت خلال الأونة الأخيرة. كما أعربت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها بشأن تقارير مفادها القيام بالتجنيد القسري للرعيا الأجانب، بمن فيهم اللاجئون، وطالبو اللجوء من مختلف الجماعات المسلحة المتورطة في أعمال النزاع. من جانبها، أكدت وزارة الخارجية على أن الأشخاص الذين يحملون وثائق لجوء أو وثيقة طالبي اللجوء ينبغي عدم إلقاء القبض عليهم أو احتجازهم. وفي هذا الصدد، نفت وزارة الخارجية أي تورط للسلطات في التجنيد القسري للأجانب. وبالتالي، فإن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تُعد مُلزما بالوصول إلى السلطات المحلية، والمسؤولين عن إنفاذ القانون حول أهمية وتمكن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من ضمان حصول طالبي اللجوء على الوثائق اللازمة، بما في ذلك وثائق الحماية المؤقتة بالنسبة للرعيا (السوريين).

في يوم 6 فبراير/ شباط، قام المهربون بنقل 54 إثيوبيا وشخصا صوماليا، ممن كانوا على متن قارب صغير أبحر من منطقة أوبوك في جيبوتي، حيث بدأوا بإلقاء الركاب قسرا من على ظهر القارب وذلك عندما أصبح القارب على مرأى من ساحل البحر الأحمر من اليمن. وعليه، لم يتمكن سوى 34 من هؤلاء الأشخاص من العبور بسلاسة إلى الشاطئ، في حين أن 20 منهم بقوا في عداد المفقودين، حيث من المُفترض أن يكونوا قد لقوا حتفهم غرقا. من جانبه، يقوم المجلس الدانماركي للاجئين بدوريات على طول ساحل البحر الأحمر لمساعدة الواصلين الجُدد، حيث تمكن من العثور على 23 من الناجين على بُعد بضعة كيلومترات إلى الشرق من منطقة باب المندب، وعلى إثر ذلك قام بالاتصال بجمعية الهلال الأحمر اليمني للمساعدة في جمع ونقل هؤلاء الأشخاص إلى مخيم خرز للاجئين.

في يوم 28 شباط/ فبراير، كان هناك قارب يحمل على متنه 100 راكبا غادروا من منطقة أوبوك، جيبوتي، حيث بدأوا بالنزول إلى اليابسة قُرب باب المندب على ساحل البحر الأحمر في اليمن، وعلى إثر ذلك، فتحت جماعات مسلحة محلية النار في الهواء لطرد القارب المذكور. وفي وقت لاحق، قام طاقم القارب بالعودة فورا إلى البحر، ثم أبحروا باتجاه نقطة أخرى بالقرب من المنطقة الساحلية، حيث أجبروا الركاب بالنزول من على ظهر القارب على بُعد نحو 100 متر من الشاطئ. وعليه، أفادت التقارير أن واحدا من الركاب لقي حتفه غرقا. أما المهربون المسلحين فكانوا ينتظرون في منطقة الساحل، حيث أخذوا 36 من طالبي اللجوء الإثيوبيين، في الوقت الذي عثر فيه المجلس الدانماركي للاجئين، الذي يقوم بدوريات في منطقة الساحل عثر على أولئك الذين تمكنوا من الفرار في منطقة نائية، حيث تم تقديم المساعدة اللازمة لهم.

تُعد اليمن بمثابة نقطة عبور تاريخي بالنسبة لحركات الهجرة المختلفة، والمكونة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من منطقة القرن الأفريقي إلى شبه الجزيرة العربية وما بعدها. وعلى الرغم من أن اليمن هي من أقر دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تقف متأهبة في المنطقة، مُدببة كرمها تجاه اللاجئين. كذلك، فإن اليمن هي البلد الوحيد في شبه الجزيرة العربية التي وقعت على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

لقد مضى ما يقرب من عام شهد اليمن خلاله أعمال الصراع والظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المحفوفة بالمخاطر، والمتزامنة مع الوضع الأمني الذي تدهور وإلى حد كبير. وعليه، فإن نحو 21.2 مليون نسمة، يمثلون (82% من إجمالي السكان) هم بحاجة لتوفير شكل من أشكال المساعدة الإنسانية أو الحماية. من جانبها، أفادت منظمة الصحة العالمية واستنادا إلى البيانات التي تم جمعها من المرافق الصحية خلال الفترة من 26 مارس 2015 إلى 29 فبراير 2016 مفادها أن 6,259 شخصا قد قُتلوا وجرح 29,852 منهم نتيجة الأعمال القتالية. ووفقا لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن ثمة 3,218 من المدنيين قد قُتلوا بالإضافة إلى 5,778 من المدنيين أصيبوا بجروح (وذلك خلال الفترة من 26 مارس 2015 إلى 17 مارس 2016).

وبالنظر إلى الصراع الدائر رُحاه، وفقدان مصدر الرزق والزوح الداخلي فقد أصبح موضوع الحماية مقلقا وينطوي على كثير من المخاوف والخواجس. وكذلك الاحتياجات الأساسية بالنسبة للأشخاص النازحين داخليا، وكذا المجتمعات المضيفة في كافة أرجاء البلاد. أما فيما يتعلق بنقص المياه والصرف الصحي، وفي بعض الحالات وضع الملاجئ المكتظة بالناس، فإن من شأن ذلك أن يُعرض الناس لمخاطر جسيمة مثل العدوى والإصابة واحتمال حدوث العنف القائم على نوع الجنس.

وحول الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد فهي على وشك الانهيار، ذلك أن حوالي 14 مليون يمني لا يحصلون على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحية، فضلا عن أن 7.6 مليون شخص على الأقل يعانون وبشدة من انعدام الأمن الغذائي، وأن أكثر من 1,170 من المدارس تُعد غير صالحة للاستخدام في الوضع الراهن وذلك بسبب الأضرار الناجمة عن الصراعات وتواجد الأشخاص النازحين داخليا فيها، أو الاستيلاء عليها من قبل الجماعات المسلحة.

من جانبها، تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها بتلبية الاحتياجات الماسة، بما في ذلك، توفير المأوى، والمواد غير الغذائية، وخدمات الحماية والمساعدات النقدية، وفرص كسب العيش الكريم، وتقديم الدعم في مجال الغذاء، والرعاية الصحية والتعليم.

تحت الأضواء



في تعز، قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولا تزال بحشد الدعم والتأييد للوصول غير المقيد، والعاجل والمستمر لإبصال المساعدات الإنسانية، لا سيما، إلى المناطق الأشد صعوبة، وكذا المناطق الأكثر تضررا، حيث يقطن معظم الأشخاص النازحين داخليا فيها. وفي 14 شباط/فبراير، قام ممثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السيد/ يوهانس فان دير كلو برئاسة وفد للقيام بمهمة إنسانية إلى تعز، حيث أشرف على تسليم مساعدات الإغاثة الطارئة إلى نحو 1,000 من الأسر المتضررة جراء الصراع في وسط من مدينة تعز المحاصرة، والتي لم تتمكن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إليها لأكثر من خمسة أشهر. وأشار الممثل إلى أن هذا التوزيع الأول لمواد الإغاثة المحلية يجب أن يكون بمثابة مقدمة للوصول المُستدام لتقديم أنواع مختلفة من المساعدات إلى المدينة والمديريات المحيطة بها في إطار المحافظة. © تصوير/ م. الحسيني

اللاجئون

- تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتواصل للمحافظة على علاقة تعاون مع السلطات المعنية لتوفير الحماية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والحقوق بالنسبة للاجئين والأشخاص ممن هم موضع إهتمام مفوضية شؤون اللاجئين وعلى مستوى كافة أرجاء البلاد. وفي هذا الصدد، يتم الإبقاء على التفاعل المنتظم مع السلطات على المستوى الوطني والمحلي، وكذا مع الشركاء وقادة مجتمع اللاجئين. أما بالنسبة للخط الساخن المعمول به لحماية اللاجئين ومساعدتهم فيعمل على مدار 24 ساعة في اليوم. من جانبها، قامت الحكومة بإرسال تعميم لضمان وصول اللاجئين لخدمات الصحية العامة، والنظام القضائي، والحصول على التعليم، بما في ذلك، التدريب المهني والمهارات التقنية. ومع ذلك، فإن العديد من هذه الخدمات وفرص كسب العيش قد انخفضت بسبب الصراع.
- فيما يتعلق بعدد الأشخاص، ممن هم موضع الاهتمام، ومن هم في حاجة للحصول على مساعدة مالية فقد ارتفع بشكل كبير. واستجابة لذلك وضع، قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوسيع برنامج المساعدة المالية ليشمل فئات إضافية من الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة من اللاجئين، وبشكل استثنائي: بعض الفئات من طالبي اللجوء مثل؛ الأسر التي يعولها أحد الأبوين، والنساء الحوامل. وفي فبراير، قام شريك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صنعاء؛ المنظمة الدولية للتنمية والإغاثة بإجراء 555 من التقييمات الجديدة و 204 من إعادة التقييم بالنسبة للحالات التي تدهورت أوضاعها. أما في عدن، فقد قام شريك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (منظمة إنترسوس) بتقديم مساعدة مالية لعدد 654 من الحالات (371 من الحالات في حي البساتين - محافظة عدن و لعدد 283 حالة في مخيم خرز).
- في شهر فبراير، قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوزيع الأدوات المدرسية إلى 1,474 طفلا من اللاجئين، يمثلون؛ (762 من الفتيات و 712 من الفتيان) وذلك من خلال مركز الأسرة التابع لمؤسسة التنمية المستدامة في صنعاء، حيث تلقى كل طالب زيا مدرسيا موحدا (بما في ذلك، الحجاب بالنسبة للفتيات)، وشنطة تحمل عل الظهر، وكذلك الكتب وأدوات الكتابة.
- في يوم 25 فبراير، نظم شريك المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤسسة الإنمائية الألفية حفل افتتاح خاص بالأماكن صديقة للطفل في مدارس كل من؛ مدرسة خولة، والبساتين ومدرسة الخفجي، حيث تستضيف هذه المدارس عددا كبيرا من الأطفال اللاجئين في حي البساتين - محافظة عدن. من جانبهم، شاركت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وممثلين عن مكتب التربية والتعليم، وإدارة المدرسة، والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب شاركوا جميعا في هذا الحدث في مدرسة الخفجي.
- تتولى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إدارة مخيم خرز، الذي يستضيف حوالي 18,000 لاجئا (غالبية صومالي الجنسية) الكائن في محافظة لحج والذي يبعد 150 كيلو متر غرب عدن. أما اللاجئين في المخيم فيتلقون حصصا مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، فضلا عن المواد الغذائية التكميلية، وكذا الاستفادة من برامج التغذية المدرسية ووجبات الطعام الخاصة بحالات محددة، في الوقت الذي يقوم فيه الشركاء بتقديم برامج الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي والخدمات المجتمعية.

وبالنظر إلى انعدام الأمن في كافة أرجاء البلاد، فإن برنامج إعادة التوطين كان ولا يزال صعبا للغاية. ومع ذلك، فإن العمل جارٍ على تحديد وإعادة توطين عدد محدود من اللاجئين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل؛ النساء المعرضات للخطر، والأطفال القصر غير المرافقين من قبل ذويهم، والأطفال المنفصلين عنهم، وكذا اللاجئين، ممن يعانون من ظروف صحية، بحيث يتم إعادة توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وفرنسا وبلدان إعادة التوطين الأخرى. وفي فبراير، قامت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بتسهيل لم شمل أم يمنية بأطفالها الأربعة الصغار مع والدهما في جمهورية الجبل الأسود وبذلك، تم توفير حل دائم لأسرة انفصلت منذ عام 2011 عندما اضطرت رب الأسرة على الفرار من اليمن بحثاً عن اللجوء .

الوافدون الجدد والهجرة المختلطة

- في فبراير، كان هناك نحو 7,705 من القادمين الجدد، ممن وصلوا إلى ساحل اليمن، يمثلون (5,260 من الإثيوبيين و1,109 من الصوماليين، ممن وصلوا إلى شواطئ البحر العربي، و 1,309 من الإثيوبيين و 27 من الصوماليين الواصلين إلى شواطئ البحر الأحمر). من جانبهم، استمر اللاجئين، وطالبوا اللجوء والمهاجرين في القيام بهذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر من منطقة القرن الأفريقي إلى اليمن، التي غالباً ما تتم على متن قوارب متهالكة تابعة للمهربين ومكتظة بالركاب، حيث يخاطرون بحياتهم في عرض البحر. وفي الغالب، تكون لدى الأشخاص معلومات خاطئة عن شدة الصراع في اليمن، ويعتقدون أن الوضع أصبح هادئاً نسبياً في بعض المحافظات الجنوبية، أو يتبعون شائعات مفادها تحسن فرص الوصول إلى دول الخليج المجاورة. وأثناء نزولهم على اليابسة، فإنهم يعانون من الجفاف، وفي حالة صدمة بل وفي حاجة لتلقي المساعدات الأساسية، كما يتعرضون لمخاطر الاختطاف والاستغلال، لا سيما على طول ساحل البحر الأحمر، حيث تواصل العصابات المنظمة والمهربين ممارسة أنشطتهم من هناك. ووفقاً للتقارير، فإن المجموعات المسلحة المحلية المختلفة تقوم باعتقال القادمين الجدد بشكل تعسفي للاشتباه بأنهم قد ينخرطوا في عمليات الصراع الدائر. وحيث أن القادمين الجدد يواصلون تحركاتهم إلى أماكن أبعد، فإنهم يتعرضون لخطر الوقوع في أعمال الاقتتال البرية، والغارات الجوية وكذا المناطق الملوغمة على نحو شديد.
- في وقت مبكر من شهر فبراير، أكملت جمعية التكافل الإنساني - شريكة المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حفر بئر جديدة في مركز الاستقبال بمنطقة ميفعة في محافظة شبوة، الأمر الذي يُلبّي احتياجات القادمين الجدد والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفي شريك المفوضية، فضلاً عن تلبية احتياجات المجتمع المضيف في ميفعة من المياه لغرض الاستخدام الأساسي، ولغرض الصرف الصحي، وغسل الملابس أيضاً.
- وإلى جانب التدفق المستمر، وبسبب الصراع المتعمق، واستمرارية الأزمة الإنسانية في اليمن، كان هناك ولا يزال أيضاً تدفق بلغ نحو 173,290 شخصاً (أكثر من 50,000 منهم هم من اليمنيين، و 30,000 لاجئاً معظمهم من الصوماليين، ورعايا البلدان الثالثة)، ممن فروا إلى البلدان في منطقة القرن الأفريقي والخليج.

الأشخاص النازحون داخليا

- يُسلط التقرير السابع والصادر عن فريق العمل المعني بالتحركات السكانية الضوء على أن هناك مستويات متزايدة من حالات النزوح في إطار المناطق، حيث استمر الصراع في التصاعد، على الرغم من أنه كان هناك استقرار نسبي، من حيث عدد الأشخاص النازحين داخليا وذلك منذ إصدار التقرير السابق في ديسمبر من عام 2015. أما محافظة تعز، والتي تشمل المناطق التي تم محاصرتها منذ عدة أشهر، فليديها أكبر عدد من النازحين في البلاد، حيث بلغ عددهم 555,048 من الأفراد، يمثلون (23٪ من إجمالي عدد السكان النازحين، تليها محافظة حجة بعدد بلغ (353,219 فرداً)، صنعاء (253,962 فرداً)، عمران (245,689 فرداً) وصعدة بنحو (237,978 فرداً). وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدى صعدة وصنعاء وعمران تستضيف نسبة أعلى من الأشخاص النازحين مقارنةً بنسبة المجتمع المحلي؛ حيث يمثلون 33 ٪، و 21 ٪، و 20 ٪ على التوالي، في حين أن صعدة تتعرض باستمرار للغارات الجوية، وعانت أكثر جراء التغيير السكاني مع انخفاض يُقدر بنسبة 31٪ من السكان الأصليين. وبالنظر إلى الأشخاص النازحين محلياً، فقد تم الإبلاغ أن 25٪ من هؤلاء النازحين هم من ذوي الاحتياجات الملحة للمأوى، من حيث المأوى ومواد المأوى، تليها 20٪ بالنسبة للحاجة للغذاء، و 20٪ للمياه، و 16٪ للملابس، و 16٪ للبطانيات.
- لقد فقد معظم النازحين فرص كسب عيشهم، ولجأوا لالتماس المأوى مع الأقارب والأصدقاء، وفي المدارس، والمباني العامة والمهجورة، وملاجئ مؤقتة أو في العراء مع قليل من، أو دون توفير الحماية لهم. ولذا، تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لإعادة إنشاء والتوسع في تواجدها في اليمن وذلك في إطار خمسة محاور استراتيجية تشغيلية، بحيث يُغطي كل منها عدداً من المحافظات المحيطة بصنعاء، وصعدة، والحديدة، وتعز / إب وعدن وذلك بهدف تسهيل العمل على توفير الحماية المنفذة للحياة، وتقديم المساعدة للأشخاص، ممن هم موضع الاهتمام. ويصفها تتولى الدور الريادي لكتلة الحماية، تسعى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها في العمل على التوسع، بحيث تصل إلى المجتمعات المحلية التي تقبع في المناطق النائية، حيث تتركز أعداد كبيرة من النازحين وكذا المجتمعات المضيفة لهم وذلك من خلال توفير المساعدة النفسية، والاجتماعية، والقانونية والنقدية. وكذلك الشبكات الحماية المجتمعية، تتألف من متطوعين من مجتمعات النازحين، والمجتمع المضيف، حيث يقومون بالمساعدة في مجال رصد الحماية، وجمع المعلومات، وزيادة مستوى الوعي والتوعية.
- تتولى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدور الريادي في مجال توفير المواد غير الغذائية، وتنسيق وإدارة المخيمات، والكتلة المعنية بتوفير المأوى. ومنذ يناير وحتى نهاية فبراير، تمكنت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إلى نحو 88,825 من الأشخاص النازحين داخليا وغيرهم من الأشخاص المتضررين جراء النزاع في اليمن ومساعدتهم بمواد الإغاثة الطارئة مثل؛ البطانيات، وفرش النوم، والأوعية البلاستيكية (الدوات)، والأغطية البلاستيكية وأواني المطبخ، والخيام، ومجموعات أطقم من مستلزمات الإيواء في حالات الطوارئ (تتألف من أعمدة خشبية والوواح، والأغطية البلاستيكية، والأدوات الأخرى، مثل المطرقة، الفأس، والحبال والمسامير. و منذ بداية التصعيد في الصراع في مارس 2015 وحتى نهاية عام 2015، فقد ساعدت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو 288,060 من الأشخاص النازحين داخليا وغيرهم من الأشخاص المتضررين جراء النزاع في كافة المحافظات (22) في اليمن باستثناء محافظة سوقطرة. وعلى الرغم من الظروف الصعبة للغاية، تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها ببذل قصارى جهدهم لإيصال الإمدادات الأساسية المنفذة للحياة، وخدمات الحماية الهامة وذلك عن طريق الالتزام التام بالمبادئ الإنسانية على أساس لاستقلالية، والنزاهة والحياد.

تشعر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالامتنان إزاء المساهمات السخية المقدمة من المانحين الذين قدموا التبرعات المخصصة وعلى نطاق واسع لبرنامج التشغيل والوضع الذي ساد في عام 2015 و 2016: كندا | الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ | الدانمارك | الاتحاد الأوروبي | ألمانيا | صندوق المجمع الإنساني لليمن | إيطاليا | اليابان | النرويج | المملكة العربية السعودية | أسبانيا | السويد | سويسرا | صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة | برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/ الإيدز | المملكة المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية | المانحين من الجهات الخاصة: من ألمانيا وبرنامج عمّ طفلًا

لمزيد من المعلومات والتواصل حول عمل المفوضية وشركائنا في اليمن يمكنكم التواصل مع
 سُو جين هيونغ، مسؤول العلاقات الخارجية hyung@unhcr.org
 مجيب حسن- مساعد الشؤون الإعلامية abdullo@unhcr.org
 تابعونا على تويتر [@UNHCRYemen](https://twitter.com/UNHCRYemen) وفيس بوك [UNHCRYemen](https://www.facebook.com/UNHCRYemen)